بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١٠ (ربيع وصيف ١٤٣٥هـ. ق/ ١٣٩٣ هـ. ش)، ص ٧١ ـ ٨٨

المشكل الدلالي عند الجبّي في كتابه "شرح غريب ألفاظ المدوّنة"[١]

دلدار غفور حمدامين*

الملخص

تتناول هذه الدراسة المشكل الدلاليّ عند الجبّي في كتابه *شرح غريب ألفاظ المدوّنة* في مصطلحات المالكية، وتكوّنت من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول التمهيد بيان المشكل الدلاليّ في اللغة والاصطلاح، مع التعريف بكتاب *المدونة* في الفقه المالكي، ودرس المبحث الأول الجُبِّي ومنهجه وشخصيته في كتابه، في حين بيَّنَ المبحث الثاني الفكر الدلاليّ عند الجبّيّ، وتناول المبحث الثالث المصطلح والدلالة عنده، والظواهر اللغوية الواردة في كتابه، وانتهى البحث بخاتمة لخص فيها أهمَّ النتائج.

حاولت الدراسة بيان العلاقة بين الدراسات اللغوية والفقهية، مع بيان منهج الجبّيّ في البحث عن الغريب في مدلوله المعجميّ واصطلاحه الفقهي، وقد ضمّ الجبّي كتابَه ذخيرة دلالية لغويّة ثرّة تدلّ على فكر لغويّ من خلال نقده اللغوي ومعرفته بالواقع اللغويّ الذي عاصره تصويبا وأداء، فضلاً عن أن كتابه حوى ظواهر لغويّة كثيرة، كما ضمّ كتابه تراثا لغويا ينبيء عن وجود جذور للمعجم اللغويّ التأريخي.

الكلمات المفتاحية: المشكل الدلالي، لغة الفقه، غريب المدوّنة، الجبّي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الدراسات الفقهية عُنيت بدلالة الألفاظ؛ لأنَّ الألفاظ قوالب المعاني، لذا اهتمَّ علماء الفقه والشريعة بالمسائل اللغوية المبيّنة للمعاني الشرعية فألَّفوا فها كتبا ومصنفات كثيرة تناولت غوامض اللغة ودقائقها، ليجمع فيها أصحابُها بين علوم الشريعة وعلوم اللغة، فكانت تلكم المصنّفات فرائد في لغة الفقه، ومن هذه الكتب كتاب *شرح غريب ألفاظ المدونة* للجبّي، الذي هو واحد من أربعين ونيّف من الشروح على *المدوّنة*[٢].

واقتضت مادة البحث أن تكون الدراسة على ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد، تناولنا في التمهيد بيان المشكل الدلالي في اللغة والاصطلاح، فضلا عن التعريف بكتاب *المدونة*، أما الجُبِّي ومنهجه وشخصيته في كتابه فتضمنها المبحث الأول، أما المبحث

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٣/٤/١١هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٣/٦/٣٠هـ. ش.

* أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية بجامعة «صلاح الدين» ـ أربيل. Email: dldar١٩٧٢@yahoo.com

٢. ينظر: (المؤلفات حول المدونة الكبرى مرتبة ترتيبا تاريخيا وموضوعيا)، في *الملتقى الفقهي* على شبكة المعلومات.

الثاني فاختص بالفكر الدلاليّ عند الجبّيّ في كتابه، وتناول المبحث الثالث المصطلح والدلالة، والظواهر اللغوية الواردة فيه، وانتهى البحث بخاتمة لخص فيها أهمَّ النتائج، وقد اختصرنا ـ تخففاً ـ عنوان الكتاب حين الإشارة إليه بـ(شرح غريب)، والحمدُ لله ربّ العالمين.

التمهيد: في التعريف بـ"المشكل الدلالي" وكتاب *المدوَّنة*

أ) مصطلح "المشكل الدلالي"

المشكل الدلالي: لغةً واصطلاحاً

المشكِلُ اسم فاعل من أشكلَ، والإشكالُ الالتباس، قال ابن فارس: «**الشين والكاف واللام مُعظمُ بابِهِ المُماثَلة. تقول: هذا شَكل هذا، أي مِثله. ومن ذلك يقال أمرٌ مُشْكِل، كما يقال أمر مُشْتبه، أي هذا شابَهَ هذا، وهذا دخل في شِكل هذا، ثم يُحمل على ذلك، فيقال: شَكَلتُ الدّابةَ بِشكالِهِ، ...، وهو ذاك القياس؛ لأنَّ البياض أخذَ واحدةً وَشَكْلَها ومن الباب: الشُّكلة، وهي حُمرةٌ يخالطها بياض، وعينٌ شَكْلاء، إذا كَانَ في بياضها حُمرة يسيرة**» (ابن فارس، ١٩٧٩م، ج ٣، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، قال ابن دريد: «**وأشكلَ الأمرُ يُشْكِل إشكالاً إذا التبس، ... ويسمَّى الدَّمُ أشكلَ، للحمرة والبياض المختلطين منه**» (ابن دريد، ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٨٧٧).

قال الكسائيّ: «**أشكلَ النَّخْل، إذا طابَ رُطَبُه وأدرَك. وهذا أيضاً من الباب؛ لأنَّه قد شاكل التَّمر في حلاوَتِه ورُطوبَتِهِ وحُمرته. فأمَّا قولُهم: شَكَلت الكتاب أشْكُله شكْلاً، إذا قيَّدْتَه بعلامات الإعراب فلستُ أحْسِبه من كلام العرب العاربة، وإنما هو شيءٌ ذكره أهلُ العربيَّة، وهو من الألقاب المولّدة. ويجوز أن يكون قد قاسوه على ما ذكرناه؛ لأنَّ ذلك وإن لم يكن خطّاً مستوياً فهو مُشاكلٌ له**» (الجوهري، ١٩٨٧م، ج ٥، ص ١٧٣٧).

قال الجوهري في صحاحه: «**أشكل الأمر: أي التبس**» (المصدر نفسه، والصفحة نفسها)، وجاء في *المعجم الوسيط*: «**الإشْكالُ: الأمرُ يوجب التباساً في الفهم،... والمُشْكِلَ: المُلْتَبس**» (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤م، «شكل»)، فالإشكال قد يقع في دلالات الألفاظ المفردة، وقد يقع في تعليقات التراكيب، وحينَ يتعلّق الإشكال بالتراكيب نشأ ما يُسمّى بالمُشكل الإعرابي، وهو ما تناوله مكّي القيسي في كتابه *مشكل إعراب القرآن* باعتبار تعلّقه بالإعراب، فبيّن (المشكل) النحويّ، وعرّفه بقوله: «**هو الذي قد تغمض معرفة إعرابه وإدراك توجيهه، أو يخالف في الظاهر قواعد النحاة، ولكنه لدى التأمل والتحقيق يظهر لنا موافقتها**» (١٤٠٥هـ، ج ١، ص ٦٣)، وقال:

> **إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد، وقد رأيت أكثر من ألّف الإعرابَ طوّله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول واسم «إن» وخبرها في أشباه لذلك يستوى في معرفتها العالم المبتدىء، وأغفل كثيراً ممّا يحتاج إلى معرفته من المُشْكِلات، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مُشْكِلِ الأعرابِ وذِكْرِ عِلَلِهِ وصعبه ونادره ليكون خفيف المحمل سهلَ المأخذ قريبَ المُتناوَلِ لِمَنْ أرادَ حفظَه والاكتفاء به، فليس في كتاب الله عزّ وجلّ إعرابٌ مشكل إلا وهو منصوص أو قياسه موجود فيما ذكرته، فمن فهمه كان لما هو أسهل منه مما تركْتُ ذكره اختصاراً أفهَمُ، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيرَهُ أبصَرُ وأعْلَمُ.**

وأمّا المشكل الدلاليّ فهو موضوع بحثنا، وقد نبّه عليه أبو سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ) ووسمه بالغريب، ثمّ بيّن مفهومه، فقال: "**الغريب من الكلام إنّما هو الغامض البعيد من الفهم، كما أنَّ الغريب من الناس إنّما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل** (حاجي خليفة، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ١٢٠٣).

وقد «**أدّت العناية بلُغة الفقهاء وتعابيرهم إلى ظهور صنف من كتب الغريب يتركّز فيه الاهتمام على شرح الغريب الفقهي تيسيراً لفهمه، وبياناً للمعنى اللّغويّ**» (القيرواني، ١٩٨٦م، ص ٦٠).

ولا شك أن «المشكل الدلالي» أمر نسبي يتفاوت بتفاوت الناس، ولعلّ الأصل في وصف اللفظ بالمشكل الدلالي هو متعارف أوساط الناس كما أن المشكل الدلالي يختلف باختلاف المقامات ومقتضيات الأحوال، فالمشكل الدلالي في كتاب فقهي يختلف عن المشكل اللالي في كتاب أصولي، أو في كتاب في علم العقائد؛ لأن المشكل الدلالي يبحث جانبَيْن:

الأوّل: اللّفظ الغريب الغامض غير واضح الدلالة المعجميّة في متعارف الناس.

الثاني: المصطلح اللاليّ الخاص في عرف صنف معيّن كالفقهاء أو علماء الأصول مثلاً، فالمشكل الدلاليّ في مصنّفات العلوم يختلف عن المشكل الدلاليّ المعجميّ باعتبار أن ما في مصنّفات العلوم أخصّ أو أعمّ أو يكون مقيّداً إلى غير ذلك من العلاقات الدلاليّة بين المعنى المعجميّ والمصطلح الفقهيّ.

وقد يقع في المصطلحات الفقهية أو الأصولية مثلاً ما يجمع بين الجانبين، فيقع فيها المشكل الدلاليّ المعجميّ والمشكل الاصطلاحي، وهذا واقع في كثير من المصنّفات الدلاليّة التي عُنيت بالكتب الشرعيّة *كالزاهر* للأزهريّ و*تهذيب الأسماء واللغات* للنوويّ و*المصباح المنير* للفيّومي.

ولهذا فإنّ مفهوم المشكل الدلاليّ لا يمكن وضع تعريف له بالاختصار على الجانب الدلاليّ المعجميّ كما فعل الخطابيّ في التعريف المتقدّم، بل لا بدّ من وضع تعريف يشمل الجانبين ويلتئم المنحيين، ويمكن أن يقال في تعريف المشكل الدلاليّ بأنّهُ «اللّفظ الغريب الدلالة معجميّاً أو في اصطلاحٍ خاصّ في متعارَف أوساطه»، فيشمل هذا التعريف المشكل معجميّاً والمشكل حسب اصطلاح علمٍ ما، وهذا ما بحثه كثير من العلماء الذين صنّفوا في الغريب اللّغويّ.

ب) كتاب *المدوّنة*

يعدّ كتاب *المدوّنة* أهمّ كتب المالكية الفقهية بعد *الموطّأ* للإمام مالك ـ رحمه الله ـ (ت١٧٩هـ)[١]، ويضمّ ٣٦٠٠٠ مسألة، إلى جانب الأحاديث والآثار، وضمنها رواية الإمام مالك عن الصحابة والتابعين، لذا يُعدّ أصح كتب الفروع في الفقه المالكي رواية، وهو ثمرة جهود أئمة ثلاث، هم: الإمام مالك بإجاباته وابن القاسم (أبو عبد الله عبد الرحمن بن خالد بن جنادة العُتَقي، ت١٩١هـ)[٢]،

١. هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة، مولده ووفاته بالمدينة، كان صلباً في دينه، صنّف *الموطّأ* (ينظر: الديباج المذهب، ج ١، ص ١٧ ـ ٢٩؛ الأعلام، ج ٥، ص ٢٥٧).

٢. هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي مولى العتقيين ثم لزبيد بن الحارث العتقي، وقيل إن زبيداً كان من حجر حمير، صاحب مالك من كبراء المصريين وفقهائهم، بل من أشهر تلاميذه، صحبه عشرين سنةً، جمع بين الزهد والعلم، مولده ووفاته بمصر، وتنسب لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم (المدوّنة) لأنه الراوي لتلك السماعات والأجوبة عن الإمام مالك، ثم لتضمنها لكثير من آرائه واجتهاداته الخاصة (ينظر: الأنساب، ج ٤، ص ١٥٢؛ ووفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٢٩؛ الأعلام، ج ٣، ص ٣٢٣).

بقياساته وزياداته، وسحنون (عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، ت٨٥٤هـ)[١]، بتنسيقه وتهذيبه وتبويبه وبعض إضافاته، ويعود أصله إلى أسد بن فرات النيسابوري (ت٢١٣هـ)[٢] الذي استطاع أن يقنع ابن القاسم بتنزيل آراء مالك على مسائل الحنفية، فاستطاع أن يخرج أوّل نص فقهي مالكي الآراء حنفي المنهج (عياض، ١٩٦٥م، ج ١، ص ١٦٥ وما بعدها)، وعلى الرغم مما بذله أسد بن فرات في تحقيق كتاب *الأسدية* إلا أنّه كان بحاجة إلى ترتيب وتنظيم وزيادة تحقيق وتوثيق، فقام سحنون بتصحيح ما ورد فيه من سلبيات ودعم ما ينقصه وتدوين مسائله بعد ترتيبه وتبوبه وتهذيبه.

وكتب أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الجد (٥٢٠هـ)[٣] للمدوّنة المقدمات الممهّدات لبيان ما اقتضته من أحكام، وتكمن القيمة العلمية للمدوّنة في أنها أصبحت أصل الفقه المالكي بعد *الموطأ*، وأكثر علماء المالكية يتلقون ما جاء في *المدونة* بالقبول، وهي أصدق روايةً، وأعلى درجةً من حيث سماعها وروايتها.

المبحث الأول: الجبّي ومنهجه وشخصيته في كتابه *شرح غريب ألفاظ المدوّنة*

أ) الجُبّيّ

لم يتمتّع الجبيّ ولا تأليفه بالشهرة والانتشار في الأوساط العلمية، فلم نجد مَن ترجم له، ولم ينقل عنه إلا الشيخ محمد التاودي[٤]، والمغراوي[٥] في كتابه *غرر المقالة شرح غريب الرّسالة* (المغراوي، ١٩٨٦م، ص٢٠٢، ٢٠٠، ١٩٧)، ويرجّح محقّق الكتاب أنْ يكون تونسيّا أو ليبيّاً اعتماداً على قرائن ذكرها حين فسّر إهماله لذكر اسمه وتأريخ تأليفه، فقال:

وربّما كان المؤلّف ممّن يؤثر الخمول ولا يسعى إلى الشهرة العاجلة أو الآجلة بأيّة وسيلة حتّى أنّه أهمل ذكر اسمه وتأريخ تأليفه للكتاب وفي أيّ مكان، وهي جزئيات قليلة لو ذكرها لألقت بصيصاً من ضوء على منبته وعصره، وهو لا يذكر أيّ شيخ من شيوخه

---

١. هو أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي. من أشهر فقهاء المالكية بالمغرب العربي. ولد بمدينة القيروان سنة ١٦٠ هـ وتتلمذ لأكبر علمائها. رحل إلى المشرق طالبا للعلم سنة ١٨٨ هـ، فزار مصر والشام والحجاز، ثمَّ عاد القيروان سنة ١٩١ هـ، وعمل على نشر المذهب المالكي ليصبح بذلك المذهب الأكثر انتشارا في إفريقية والأندلس. تولّى القضاء سنة ٢٣٤ هـ/٨٤٨م حتى وفاته في رجب سنة ٢٤٠ هـ، ودفن بالقيروان، سُحنون لقب له، وسمي سحنون باسم طائر حديد النظر، لحدته في المسائل، المدارك، وإنما نسبت إليه لأنه من صحح مسائلها عن ابن القاسم، ثم قام بتهذيبها، وترتيبها، وتذييلها بالآثار وعلى نسبتها (ينظر: الديباج المذهب، ج ١، ص ١٦٠؛ وطبقات الفقهاء، ج ١، ص ١٦٠؛ والأعلام، ج ٤، ص ٥).

٢. هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان، تفقه بالقيروان ثم ارتحل إلى العراق فتفقه بأصحاب أبي حنيفة ثم نعي مالك فارتجت العراق بموته فقدم أسد بن الفرات حين وفات مالك فأجمع أمره على الانتقال إلى مذهبه، ومضى أسد غازياً ومات بصقلية سنة (٢١٣هـ)، وفيها قبره ومسجده (ينظر: الديباج المذهب، ج ١، ص ٥، طبقات الفقهاء، ج ١، ص ١٦٠).

٣. هو أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الجد، من أعيان المالكية، زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب ومقدمهم المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه، قاضي الجماعة بقرطبة، وهو جدّ ابن رشد الفيلسوف، من مؤلّفاته *المقدّمات الممهّدات لمدونة مالك والبيان والتحصيل* في الفقه، *ومختصر شرح معاني الآثار للطحاوي* (ينظر: الديباج، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩؛ والأعلام، ج ٥، ص ٣١٦).

٤. ينظر: تصدير المحقق على كتابه *شرح غريب ألفاظ المدوّنة*.

٥. هو أبو محمد بن منصور بن حمامة المغراوي، ويقدّر أنّه عاش في النصف الثاني من القرن السادس، كان لغويّاً ماهراً وفقيهاً حافظاً، له مؤلّفات عديدة، منها: *الروض الأنيق* في شرح الموطّأ، وحلّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة، وكتاب *المسائل الفقهية المنوطة بالأحكام الشرعية*، *وشرح غريب الشهاب*، *وشرح مقامات الحريري* (ينظر: ترجمة المؤلّف في كتاب *الرسالة الفقهية مع غرر الرسالة* ص٤٩ ـ٥٦).

الذين قرأ عليهم وروى عنهم، ويبدو أنَّ الناسخ مثل المؤلّف في إيثار الخمول، فهو لم يتفضّل بذكر اسمه ومكان النسخ وتأريخ النسخة التي نقل عنها، وهل هي نسخة المؤلّف، والغالب على الظنّ أنَّ المؤلّف تونسيّ أو ليبيّ (الجبّي، ٢٠٠٥م، ص٥).

وقد رجّح المحقّق أن يكون الجبّي من رجال القرن الرابع أو الخامس، وذكر أدلّة قوية موضوعية تؤيد رأيه، فضلا عن «**أنّه لم ينقل عن أصحاب المعاجم الكبرى المعروفة**» (المصدر نفسه، والصفحة نفسها)، ولا نجد إشارة إلى هذه المسألة سوى ما ذكره الناسخ من بيان لتأريخ التفرّغ من الكتاب حين قال: «**تمَّ هذا الكتاب بحمد الله وعونه والحمد لله كثيراً كما هو أهله، وفي الثامن عشر لمحرّم عام تسعة وثمانين وثمانمائة وصلّى الله على سيدنا ومولانا ونبينا محمد وآله**» (المصدر نفسه، ص١١٨).

ب) منهج الجبّيّ في كتاب *شرح غريب ألفاظ المدوَّنة*

يتناول كتاب الجُبّيّ شرح الغريب في كتاب *المدوَّنة* للمالكيّة، رتَّبه وفق الأبواب الفقهيَّة، متَّبِعَاً سابقيه من أهل المذهب ـ في ذلك، أمثال السُّلَميّ (ت ٢٣٨هـ)[١] في كتابه *تفسير غريب الموطَّأ*، والوقَّشي (٤٨٩هـ)[٢] في كتابه *التعليق على الموطأ*، وقد اتَّخذ *المدوَّنة* عماداً لما ألَّفهُ في بيان ألفاظ المالكيَّة، كما فعل الأزهري (ت٣٧٠هـ)[٣] في *الزّاهر في غريب ألفاظ الإمام الشّافعيّ* من الشافعية، والنَّسفيّ (ت٥٣٧هـ)[٤] في *طِلْبة الطَّلَبَة في الاصطلاحات الفقهيَّة* من الأحناف في اتّخاذ كتب معيّنة عماداً لمؤلّفاتهم، وقد بدأ أوَّلاً بمصطلحات العبادات من الوضوء والصلاة والصيام والحج، ثمَّ انتقل إلى الجهاد، فالبيوع من (البيوع الفاسدة و بيع الخيار والمرابحة وغيرها)، فالمناكحات وما يتعلّق بها من (الطلاق والرّضاع والعتق والمواريث وغيرها)، ثمَّ الحدود في (الجنايات والجراحات والمحاربين والديات).

أمّا مصادره فتنوّعت بين ذكرٍ للأعلام، أو الكتب التي عاد إليها، فهو يعمد إلى النقل عن أعلام مشهورة، كما فعل في نقله عن الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي نقل عنه في أكثر من موضع، فهو إمّا أنْ يذكر اسمه أو كتابه، أو كليهما، ومن ذلك قوله في كلمة «التصفيق» فقال: «**والتصفيق بالسين والصاد لأنّهما قبل القاف، وذكر في كتاب *العين* عن الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ أن كل سين أو صاد تكون قبل قاف فإنّ السين...**» (الجبي، ص ٢٦، والفراهيدي، «صفق»، ج٥، ص ٦٧)، وفي بيان لفظ «العرايس»، قائلاً «**العرايس: جمع عروس، وهي المرأة والرجل، يقال لكل واحد منهما عروس، وهكذا وقع في كتاب *العين*، ويقال في الرجل خاصّة مُعْرِس**» (الجبي٣٤، والفراهيدي، «عرس»،

---

١. هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون المرداسي، ولد في (إلبيرة)، و سكن قرطبة ، كان عالماً بالتاريخ و الأدب، رأساً في فقه المالكيَّة، صنَّف تصانيف كثيرة ، منها *طبقات الفقَهاء و التَّابِعين*، *وطبقات المُحَدّثين*، توفي في رابع رمضان، سنة ٢٣٨هـ (ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦؛ والأعلام، ج ٤، ص ١٥٧).

٢. هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الكناني الطُلَيْطلي ، وُلِدَ عام (٤٠٨هـ) بقرية (وقش) على بَريد من طُلَيْطلة، كان غاية في الضبط، نسابة، كاتباً، قاضياً، مهندساً، أديباً، اتُّهم بالإعتزال، وألَّف في القدر والقرآن، وصنف *نُكَت الكامِل للمبرّد*، *والمنتخب من غريب كلام العرب*، توفِّيَ في جمادى الآخرة عام (٤٨٩هـ) (سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ١٣٤ ـ ١٣٦، الأعلام، ج ٨، ص ٨٤).

٣. هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الهروي الأزهري ، نسبة إلى جده، ولد في (هراة) بخراسان، ، وكان رأساً في اللغة والفقه، ثقةً، ثبتاً، ديّناً، من مؤلّفاته: *الأسماء الحسنى*، *وتهذيب اللغة*، *وشرح ديوان أبي تمّام*، *وعلل القِراءات* وغيرها، توفّي في ربيع الآخر سنة ٣٧٠هـ (سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٣١٥ ـ ٣١٧؛ الأعلام، ج ٥، ص ٣١١).

٤. هو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النَّسفيّ الحنفيّ ولد بـ(نسف) في سمرقند، ألَّف في الحديث والتَّفسير، وله نحو مئة مصنَّف ، منها: *الأكمل الأطول* في التفسير، *والجامع الصغير* في فقه الحنفيَّة، *والعقائد النَّسَفيَّة*، وهو غير النَّسَفي المفسر، توفِّي في الثاني عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٣٧هـ (سير أعلام النبلاء ، ج٢٠، ص ١٢٦؛ الأعلام، ج ٤، ص ٦٧، ج ٥، ص ٦٠).

ج١، ص ٣٢٨)، والأمر نفسه حين ينقل عن سيبويه، فقال في قراءة «الجلّوز»: «**الجلّوز: بكسر الجيم وفتح اللام وتشديدها، ووقف الواو هكذا ذكره سيبويه ـ وهومعروف من الفواكه**» (الجبي، ص٣٥، وسيبويه، ج٤، ص ٣٢٦).

وقد ينقل عن مصادر مبهمة، دون تعيين مَنْ ينقل عنهم، بل يذكرهم اجمالاً، كما جاء في قوله عن «التَرِيَّة»: «**وقال بعض أهل اللغة: بل التريّة الذي يكون عند انقطاع الدّم**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص٢١)، وهو كلام ابن دريد[١]، وجاء في موضع آخر ناقلاً عن أهل الفقه: «**حيَّ على الصلاة: قال أهل الفقه فيها وشيوخ الحديث: هلُمَّ**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٢).

وقد ذكر الجَبّي أسماء بعض الكتب التي نقل عنها، مثل كتاب *المجموعة* في الفقه لعُلَيِّ بن رباح، فقال «**هذا ما قالت العرب في هذا الشأن ثمّ نعود إلى ما قالت في ذلك الفقهاء، قال علي بن رباح في *المجموعة*: الجذع الضأن ابن ستة والثنيّ التي طرحت ثنتيها**» (الجبي، ١٩٩٥م، ٣٨)، ومنه أيضاً ذكره لكتاب ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) *إصلاح الغلط في غريب الحديث* لأبي عبيد حين ذكر دلالة «الدّلو»، فقال: «**وقوله: إنْ كان يشرب بالغرب، أي بالدّلو أو دالية، أي خطّارة. وهو من دلوت الدلو إذا أخرجتها بالماء، وأدليتها إذا أدخلتها لأخذ الماء، ذكره ابن قتيبة في كتابه *إصلاح الغلط على أبي عبيدة***»[٢].

واعتمد الجبيّ في استشهاداته آي القرآن الكريم في مواضع كثيرة، منها ما جاء في كلامه عن «النضخ»، فقال: «**والنضخُ: بالخاء المنقوطة أشدّ من ذلك [من النضح]، ومنه قوله تعالى ﴿فيهما عينان نضّاختان﴾ (الرحمن ٥٥: ١٠)، وكيف ذلك وقد قال الله عزوجلّ: ﴿فيهما عينان تجريان﴾ (الرحمن ٥٥: ٥٠)، وقال: ﴿فيها أنهارٌ من ماءٍ غير آسنٍ﴾ (محمد ٤٧: ١٦)**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٤)، ومثله ما جاء في بيان لفظة «النقْض»، فقال: «**وأنقضها: .... رباعي انقضه انقاضاً إذا قضضته، قال الله عزّوجلّ: ﴿الذي أنقض ظهرك﴾ (المنشرح ٩٤: ٢) .... ونقيض العهد إذا غدرت به فلم تفِ عند وفائه، قال الله عزّوجلّ: ﴿كالتي نقضت غزلها من بعد قوّة أنكاثاً﴾ (النحل ١٦: ٩٢) أي حكت غزلها**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٠٠)، وغيرها من الآيات في مواضع كثيرة[٣].

ولم يعتمد الجَبّي الحديث الشريف في استشهاداته إلا في موضعٍ واحد حين بيّن لفظة «الغموس»: «**الشهادات الغموس: بفتح الغين أي: المتعمّدة الكاذبة .... وقيل لها غموس لأنها تغمس قائلها في الإثم، وقيل في النار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (إياكم واليمين الغموس فإنها تذر الديار بلاقِع)، أي: خربة**» (الجبي، ص ٩٧؛ الطبراني، ج٣، ص ٣٩٧ رقم الحديث ٢٥٤٣)، واستشهد بقول ابن سيرين في بيان دلالة «خِبّ»، فقال: «**خِبّ: بكسر الخاء وهو الفسق، والخَبّ بفتح الخاء هو الرّجل الفاسق، ومنه الحديث (لسْتُ بخَبّ والخَبّ لا يَخدعُني)**» (الجبي، ص ٢٣؛ والأزهري، «خ ب ب»، ج٨، ص ١٧)، والصحيح أنَّ هذا ليس بحديث.

---

١. ويبدو لنا أنه نقل العبارة حرفيا عن ابن دريد، والنص في معجمه: «**وقال بعض أهل اللغة والتربة الماء الأصفر الذي يكون عند انقطاع الدم**» (جمهرة اللغة، «ت ر ى»، ج ١، ص ٣٩٧).

٢. شرح غريب، ص ٣٩، ولم نجد المسألة في كتاب ابن قتيبة بعد تمحيص وتدقيق (ينظر: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث، ت: عبد الله الجبوري).

٣. مثل: (المقصورات) {الرحمن/٧٢} ص١١، و(التثويب) {البقرة/١٢٥} ص ٢٣، و(الحصير) {الإسراء/٨} ص ٢٤، و(التّبْر) {الإسراء/٧} ص ٣٤، و(القضْب) {عبس/٢٨} ص ٣٥، و(صُعِقَ) {الزمر/٦٨} ص ٤٦، و(عَوْرة) {الأحزاب/١٣} ص ٥٣، و(العُنْوة) {طه/١١١} ص ٥٦، و(الإمداد) {لقمان/٢٧}، و(تُدَرْدر) {القدر/٤} ص ٥٩، و(مكّة) {آل عمران/٩٦} ص٦٢، و(النحاس) {الرحمن ٣٥} ص ٦٨، و(شرى) {يوسف/٢٠} ص٧٠، و(الرجيع) {التوبة/٨٢} ص ٧٢، و(أعْنَتَ) {البقرة/٢١٩} ص ٧٧، و(الجدّ) {الجنّ/٣} ص ٨٠، و(القانع والمعترّ) {الحج/٣٦} ص ٩٦، و(الكلاّ) {الرحمن/٦} ص ١٠١، و(الرأس) {المطففين/١٤} ص ١٠٣، و(الغلّ) {المائدة/٦٤} ص ١١٠.

ولجأ الجبي إلى الشعر في كثير من المواضع، وقد يعزوه إلى قائله كما في ذكره بيتاً لذي الرمّة شارحاً لفظة «القضْب»، فقال: «**القَضْبُ: عشب يصير ... قال ذو الرمّة:**

رأيــتُ غرابــاً واقفــاً فــوقَ قَضْــبَةٍ مِـنَ القُضْـبِ لمْ يَنْبُـتْ لهـا وَرَقٌ خُضْـرُ[١]

وقد لا يعزو البيت إلى قائله، ومن ذلك ما جاء في قوله: «**أولاد علّات: أي أولاد أمهات شتّى من أب واحد أم كل واحد منهم ربيبة صاحبه .... قال الشاعر:**

أ فــــي الــــولائم أولاد لواحــــدَةٍ وفــــي العــــيادة أولاد لعَلّــــات[٢]

وغيرهما من المواضع[٣].

ج) شخصيته

لم يكن الجبّي ناقلاً لأقوال الآخرين وآرائهم، دون تعقيب أو نقد أو ترجيح لرأي على آخر، أو الاعتراف بعدم وقوفه عليه، فمن ذلك قوله: «**الحالوم: هو اللبن يعمل، وهو ضرب لم أقف عليه**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٧٦)، وقوله: «**والجدّ بكسر الجيم هو العزم، هكذا وجده بكسر الجيم**» (الجبي، ١٩٩٥م، ٨٠)، وقد يمرّ على عدّة كتب داخل الباب الفقهي من غير تفسير أو إيضاح، والسبب أنّه (ليس فيه شيءٌ أو غريب يُفَسَّر) كما في قوله في كتاب *تضمين الصنّاع*، وكتاب *الظهار*، *والمأذون له في التجارة*، *والاستحقاق*، *والهبات*: «**ليس فيه شيءٌ أو غريبٌ يفسّر**» (الجبي، ١٩٩٥م، ٨٣، ٨٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥)، ممّا يدلّ على التزامه بمنهج محدّد في كتابه، وهو بيان الغريب المعجميّ في الاصطلاح الفقهي في متعارَف الأوساط.

ولم يكتف الجبّي بلغة الفقه فقط، بل أودع في كتابه معلومات عامة عن الأنساب والجغرافيا والتأريخ والنبات وغيرها، ممّا دلّ على سعة علمه، ومنها قوله: «**إبراهيم النّخعي: بفتح النون والخاء، وهي قبيلة يمانية...**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص١٣)، وقوله: «**الخُدري: بضم الخاء ووقف الدال غير منقوطة، منسوب إلى بني خُدرة من اليمن، وأصله من الخِدْر وهو الستر**» (المصدر نفسه، ص ١٨)، وقوله: «**الأشباني: .... منسوب إلى أشبانيا، ويقال إنها الأندلس بلسان العجم**» (المصدر نفسه، ص ٦٠)، وقد وقع مثل هذا في كثير من المواضع[٤]، وهذا يدلّ على أنّه من العلماء الموسوعيين الذين يجرون العلوم بعضها على بعض.

المبحث الثاني: الفكرُ الدلاليّ عند الجبّي

يتّضح الفكر الدلاليّ عند الجبي في ثنايا كتابه، إذ حاول أن يوضح مجاري دلالية مهمّة في كتابه، ومن ذلك:

---

١. *شرح غريب*، ص ٣٦ ؛ وينظر: ديوان ذي الرمة، ص ١٠٧ من الطويل.

٢. *شرح غريب*، ص ١٠٢، لم يعز البيت لأحد، والبيت في *الكامل في اللغة والأدب*: «**... وفي المحافل أولاداً لعَلّات**» ٣/ ١٢٩.

٣. ينظر *شرح الغريب*: في بيان الألفاظ الآتية: (السماء) ص ٣٩، و(الحَمِرة) ص ٥١، و(القانع) و(المعترّ) ص ٩٦.

٤. ينظر في *شرح غريب*: ألفاظ: (خيثَم) ص ٢٧، و(خناصرة) ص ٣١، و(اليربوع) ص ٤٩، و(الجلحاء) ص٥١، و(الحروريّة) ص٥٤، و(أخطب) ص ٥٤، و(سلسطين) ص ٥٦، و(القرنباد) ص ٦٧، و(ألبرلس) ص ٨٣.

١. النقد اللغوي

ويتّضح هذا تماماً في ردّه على الإمام مالك، فذكر في تفريقه بين «الرّمل» و«الخبب» ما نصُّهُ: «**الرّمل: الشيء السّهل لا خبباً ولا سكوناً، وإنَّ مالكاً قد قال في الرّمل أنّه الخبب، وإنّما الخبب المشي الذي يرقص فيه الجسم، والرمل هو المشي السهل، كما قلْتُ لك**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص٤١).

ومن نقده اللغويّ استعماله مصطلحات لغوية دالّة على الترجيح، كما في اختتام كلامه بعبارة (أحسنُ) في قوله: «**إعذابك الجدّ: بكسر الفاء وفتحها، وكسرها أحسن للاسم، والجدّ: الحقّ. إنَّ عذابك بالكافرين مُلْحِقٌ بكسر الحاء، ...، يقالُ مُلْحَقٌ...، أي قد ألحق بالكافرين، والأوّل أحسنُ**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٧)، ومثله ما نقل عن ابن قتيبة في «الرّطل» فقال: «**وأجاز ابن قتيبة في الرطل الذي يوزن به الكسر والفتح والأوّل أحسن**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٦٣).

٢. الضبط والتصويب اللغوي

لم يهمل الجبّي مسائل ضبط اللفظ والتصويب اللغوي، إذ كان حريصاً على إعجام الأحرف ونطقها بالصورة الصحيحة، فقال في «الخنفساء»: «**والخُنْفَساء على وزن فُعَلاء، منقوطة مضمومة، والنون ساكنة، والفاء مفتوحة، هي دويبة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص١٠)، ومثله «المجدور»، فقال: «**الذي أصاب الجُدَري بالجيم مضمومة والدال مفتوحة، والراء مكسورة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٩)، وقد وقع مثل هذا في كثير من المواضع[١].

ومن تصويباته اللغوية ما ذكر في لفظ «الرّعاف» فقال: «**الرّعاف: ... يقال منه رَعَفَ بفتح الراء والعين، ولا يقال رُعف**»[٢]، ورأيه في «خرو الطير» بأنَّهُ «**ليس بفصيح ولكن يجوز على المجاز، والصواب خرَء**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٦)، وممّا أشار فيه إلى التصحيف ما ذكره في بيان لفظ «الخَنِب»، فقال: «**وخُبُثَ: أي صار خبيثاً، والصواب خَنِبَ بكسر النون وفتح الباء ونقطها واحدة من أسفل وبفتح الخاء ـ، تقول منه خنب يخنب وأخنب يخنب إخناباً إذا هلك، وقيل: إذا وَهَنَ، وكلاهما قريب بعضه من بعض، أما خبث: صار خبيثاً من تصحيف النقلة وقد فسّرته على حاله لئلا أبدّله**» (المصدر نفسه، ص ١٠٥)، وكذا قوله في «الآنِك»: «**والآنِك: ضرب من الصفر، والصواب أنّه القزدير**»[٣].

٣. المقارنة بين الفصيح والواقع اللغوي

كان الجبّيّ عارفاً بفصيح الكلام وما يقابله في الاستعمال اللغوي، وكان يحكم على الواقع اللغوي الخارج عن فصيح اللغة وقواعدها بأنه من لحن العامة مخطئا له، فمن ذلك أن «السَّبَخة» تكون «**بفتح السين والباء والخاء كل أرض ملحة لا تنبت شيئاً، والعامّة تقول: سَبْخة، وليس كذلك**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٠)، وكذا في بيانه لدلالة «حيّ على الصلاة»، فقال: «**حيّ على الصلاة: قال أهل الفقه فيها وشيوخ الحديث: هلمّ، وليس كذلك، وإنّما معناها: جيء حثيثاً أي سريعاً، ومن قلت له: هلمّ إليّ فجاء مبطئاً أو مسرعاً فقد أطاعك، ومن قلت له حيّ إليّ فجاء مبطئاً فقد عصاك فليس المعنى إلا جيء حثيثاً**» (المصدر نفسه، ص ٢٢)، وقوله في بيان «الحنّاء» بأنَّهُ «**معروف وهو مذكر منصرف وليس بمؤنث كما تقول العامة**» (المصدر نفسه، ص ٩٣).

---

١. ينظر في شرح غريب ألفاظ: (الجُرْموق) ص١٨، و(التريَّة) ص ٢١، و(التحيات) ص ٢٩، و(الرصف) ص ٢٩، و(ضفّة النهر) ص ٥٥، و(نحته) ص ٥٧ على سبيل المثال لا الحصر.

٢. شرح غريب ص ١٦، وفي (الصحاح) أنَّ (رعُفَ) لغة ضعيفة (ج ٤، ص١٣٦٥).

٣. شرح غريب ص ٦٨، وهو ما نقله ابن سيده عن كراع (ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ج ٧، ص٩١).

وقد يشير إلى فصيح الكلام، حين قال: «**الخسوف والكسوف: في الشمس والقمر قولان فصيحان**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٣)، ومثله ما ذكر في «الحبالات»، فقال: «**واحدتها حِبالة بكسر الحاء، ولا يقال بفتحها، وهي مصيدة وهي ضرب من النخوخ**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٤٧).

٤. **التضاد والترادف والاشتراك**

ضمَّ كتاب الجبّي جهوداً دلالية، إذ حاول مؤلّفه الوقوف على ظواهر دلالية كثيرة، منها الأضداد، حيث قال في ذكره لدلالة «البقيع» ما نصّه: «**قوله ثم يأتي البقيع: البقيع كلّ أرض سهلة، وهو المنقطع من الأرض، وهو البقعة أيضاً**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص٣٠)، وكذا حين وقف على دلالة (شَرَى)، فقال: «**بئسما شريت: أي بئسما بعت، قال الله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ﴾ (يوسف ١٢: ٢٠)، أي: باعوه، وبئسما اشتريت، أي: بعت واكتسبت**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٤)، ويلحظ أنّه لم يذكره صراحة، بل تناول معناه.

وفعل الأمر نفسه في الترادف، حين أورد أكثر من اسم لمسمّىً واحد، فقال: «**وأحدهم يبرُز عن الناس: أي يخرج عنهم إلى نازح من المكان. وآخر يتبرّز: أي يتغوّط. والغائط: المطمئن من الأرض، وقيل للأذى غائط، إذ كانوا يغوطونه في الغائط، ويقال للغائط البِراز، وأصل ذلك كله من برز الشيء إذا ظهر**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١١ ـ ١٢)، وكذا في «الغماء» و«العماس»، فقال: «**أُغميَ عليه:.... من الغماء، وهو السحاب الرّقيق، وهو العماء أيضاً بالعين غير المنقوطة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٤)، ومثله: «**ونَحفِدُ: بكسر الفاء، أي نخدم باجتهاد، والحَفد والعَسلان والنسلان تقارب الخطو مع الإسراع**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٤).

وقد يبيّن بفكره النقدي أسباب الترادف كما في تفسيره لبعض الألفاظ الواردة في كتابه وإرجاعها إلى اختلاف اللّهجات، كما فعل في لفظ «الحنطة»، فقال: «**الحنطة: القمح، وهي لغة أهل البصرة، وأهل الشام يقولون: القمح، وأهل مكّة يقولون: البُرّ**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١١)، وكذا ما نقله عن «المِرْبَ»، فقال: «**المِرْبَ: موضع ييبس فيه العنب والتمر والتين وما أشبه ذلك، وهو مكسور الميم، هكذا يقوله أهل الشام، ويقول أهل اليمن له جَرِين وجمعه جُرن**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٩)، وفي «السمحاق» قال: «**والسِّمْحاق بكسر السين ووقف الميم التي على العظم، ... ولذلك قالوا للسحابة التي تراها في السماء ولا كل ذلك سمحاق، وجمعها سماحيق، ويقول لها أهل العراق ملطاء**» (المصدر نفسه، ١١٣)، وغرها من المواضع[1].

كما أشار الجبّي إلى المشترك اللغويّ في مواضع عديدة، منها ما جاء في بيان لفظة «الغَمْر»، فقال: «**والغَمْر: الرجل الكثير العطا، بفتح الغين وإسكان الميم، والغَمْر: الماء الكثير، وغمرَة النوم كثرته، وغمرة الماء من هذا أيضاً**» (المصدر نفسه، ص ١٠)، وقال في «الأسيف»: «**الأسيف: الشيخ، وقيل العبد**» (المصدر نفسه، ص ٥٥)، ومثله في «الشرعة» فقال: «**الشرائع: جمع شريعة والشريعة المنهاج، وهي الطريق أيضاً الواضحة البينة، ويقال أيضاً شرعة لهذا الطريق، والشرعة المثل أيضاً**» (المصدر نفسه، ص٦١)، وكذا حين وقف على دلالة «العقل» فقال: «**والعقل: هو ضد الحمق، والعقل أيضاً مصدر عقلته عقلاً، قيل: لية عقل، ويقال: للدية أيضاً الغيرة ، لأنها إذا قبلت يغيّر الطلب عن المطلوبين، والعقل بفتح العين والقاف ـ داء يأخذ البعير في قوائمه لا يستطيع معه الذهاب يقال منه عقل...**» (المصدر نفسه، ص ١١٢)، وغيرها من المواضع[2].

---

١. ينظر في أمثلته شرح غريب: (ينجزو ينخز) ص٤٧، و(الرهم الجرجيري والمنقوش) ص٧٠، (النبيذ والسميذ) ص١١١.

٢. ينظر في شرح غريب: ألفاظ: (النَّفْس) ص٢٠، و(القنوت) ص٢٧، و(الحجُّ) ص٤٠، و(الضبع) ص٤٢، و(الصّرورة) ص٦٢، و(التّور) ص٦٣، و(النحاس) ص٦٨، و(الهَرج) ص٧٢، و(الجدّ) ص٨٠.

٥. **الفروق الدلالية**

ولم يغفل الجبّي الفروق اللغوية، حيث أوردها في كثير من المواضع، منها قوله في «النضح»:

النّضح: الرّشّ ليكون مبلولاً ولا مبلولاً بين هذين، وهو مخيّر إذا نضحه، أي: رشّه...، والنّضخ: بالخاء المنقوطة أشدّ من ذلك، وهو الرشح الذي له سيلان، ولا سيلان بين هذين، ومنه قوله تعالى: ﴿فيهِما عَينانِ نَضّاخَتانِ﴾ (الرحمن ٥٥: ٦٠)، أي: فيهما عينان لهما سيلان ولا سيلان بين هذين، وذلك ألذّ للشرب منهما، وليس ذلك من فقد المياه فيهما، وكيف ذلك وقد قال الله عزوجل: ﴿فيهما عينان تجريان﴾ (الرحمن ٥٥: ٥٠)، وقال ﴿فيها أنهارٌ مِن ماءٍ غيرِ آسِنٍ﴾ (محمد ٤٧: ١٥) فترشّف ذلك الماء منها على أنه سائل ولا سائل شهي جداً (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٣ ـ ١٤).

وبيّن الفرق بين «أعطان ـ المرابط» بقوله: «**أعطان الإبل: جمع عطَن بفتح العين والطاء، وهو الصدر.... ومرابط الغنم: المواضع التي تربض فيها، أي: ترقد وتضع جنوبها فيها، تستعمل الأعطان للإبل والمرابض للغنم والبقر والظباء وما أشبه ذلك**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٤)، ومثله في الفرق بين «النقاب ـ اللثام ـ اللفام»، فقال: «**كل ذلك منتقبة بشيء في وجهها وهو النقاب واللّثام واللّفام: فالنقابُ ما يقع على الوجه من الجبهة من القناع، واللثام ما يقع من القناع على الأنف دون الوجه والعينين، واللفام بفاء منقوطة ما يقع من القناع على الفم وحده، وقد قيل: إنه هو اللثام قبله بمعنى واحد، والذي فسرت لك أحسنه**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٥)، وغيرها من المواضع[١].

٦. **الكلي اللغوي**

وقد عُنيَ الجبّي بالإشارة إلى الكلّيات اللغوية الجامعة لدلالات الألفاظ المختلفة، ومثال ذلك بيانه لدلالة «سؤر»، فقال: «**سؤر الحمار بضم السين وتسكين الهمزة، وهو بقية الماء من شربه، وسؤر كل شيء بقية، تقول منه أسأرت أي أبقيت**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١١)، وقوله في «التفل»: بأنَّهُ «**من ريق الفم ومن آفات الحلق ما يتقذّر ولا يستخف، ولذلك قالوا لما يبقى من زاد المسافر نُفْل، وعكر الزيت والبان والسمسم وكل بقية لا يكاد يغتبط بها تُفْل؛ أي: ليس بالجيد**» (المصدر نفسه، ص ٢٦)، وكذا «العزف»، فقال: «**المعازف: جمع مِعْزَف بكسر الميم، وهو العود والطنبور والرّباب، وما أشبه هذه الملاهي، وكلّ صوت حسن لا يفهم فهو عزف، ومنه عزف الريح وعزيفها وعزف الجن وعزيفها؛ أي: صوتها**» (المصدر نفسه، ص ٨٢)، وغيرها من الدلالات[٢].

المبحث الثالث: المصطلح والدَّلالة عند الجبّي

أولا: دلالة المصطلح

عني الجبي بالتطوّر الدلاليّ للألفاظ، حيث ضمَّ كتابه إشارات إلى أصل استعمالها والتغيير الطارئ عليها، من تعميم أو غيره، ونذكر منها ما أورده في بيان دلالة «الصَّوم» فقال: «**الصوم: أصله الوقف، ومنه صام النهار إذا وقفت الشمس في كبد السماء، فقيل: الصائم لوقوفه عن الأكل والشرب والجماع وغير ذلك**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٣٢)، وقال في «خُرّاب»: «**خُرّاب: بخاء منقوطة مضمومة جمع خارب، وأصل خارب سارق الإبل ثمّ كثر ذلك فسمّوا قاطع السُّبل خارباً، ويقال له محارب بخاء غير منقوطة، والاسم منها الخرابة بخاء منقوطة مكسورة...**» (المصدر نفسه، ص ٥٦).

---

١. ينظر شرح غريب في الفرق بين: (الرَّمَل ـ الخَبَب) ص٤١، و(نهل ـ عال) ص٤٥، و(الخرابة ـ الحرابة) ص٥٦، و(الفرس ـ البرذون) ص٥٧، و(الضرس ـ الأسنان) ص٧٤، و(القانع والمعترّ) ص٩٦.

٢. ينظر شرح غريب: (الذّرور) ص٣٢، و(الإشعار) ص٦١، و(جرو) ص٦٢.

وذكر في دلالة «الذَّريعة» ما نصّه: «**الذريعة: بالذال المنقوطة ـ أصلها الجمل يهمل في الفيافي والصحاري فتأنس إليه الظباء وبقر الوحش وغير ذلك من الصيد، ثمّ يخرج إليه صاحبه الذي قد عرفه الجمل ليصيد من تلك الوحوش فتدنو بدنوه فيصيده الصائد منها ما شاء، هذا أصلها ثمّ قيل لكلّ شيء كان سبباً لشيء فهلك به كما هلكت هذه الوحوش بإغراها لهذا الجمل، فهذا أصل الذريعة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٧٢).

وقال في «الشِّغار»: «**الشغار: بفتح الشين ونقطها ـ أصله إذا رفع الكلب ساقه إذا بال، يقال منه شغر الكلب بساقه وأشغرها إذا رفع ساقه للبول فكأن الذي يأخذ امرأة بلا صداق فرج هذه بفرج هذه إنما ثمن ما يعطى رفع ساق التي يأخذه ثمن من يأخذ رفع ساق التي يعطي، فلذلك قيل له شغار**» (المصدر نفسه، ص ٨٤)، وكذا «الدّروب» فقال: «**الدروب: جمع دَرْب ... ومنه دَرِبَ يدرب مثل علم يعلم، وتدرّب، أي: تعلّم في الدرب أي الحصن إذ هو وعر ثم كثر ذلك من قولهم حتى قالوا: درب بدرب إذا تعلم الخير والشر وجميع الأشياء كلها**» (المصدر نفسه، ص ٥٦)، وألفاظ أُخَر[١].

وقد يكون التغيير نحو التضييق والتخصيص، كما جاء في قول الجبّي حين ذكر دلالة «الجبائر»، فقال: «**الجبائر: جمع جبارة، وهي القصب الملفوف أو ألواح تجعل على الذراع المكسورة لتجبرها أي تعيدها كما كانت، سميت بذلك على وجه التفاؤل الحسن**» (المصدر نفسه، ص ١٧)، وذكر أصل «الرّعاف» بأنّه «**دم يخرج بسرعة من الأنف، لأنّ أصل الرعاف السرعة، يقال منه رَعَفَ بفتح الراء والعين، ولا يقال رُعف**» (المصدر نفسه، ص ١٦)، وفي دلالة «الراكد» قال الجبّي: «**الرّاكد من الماء: الذي لا يجري، وأصل الركود السكون، فضغثه بيدها، أي: تخلّطه وتحرّكه، وأصل الضّغث الخلط**» (المصدر نفسه، ص ١٧)، وغيرها من المواضع[٢].

ويحاول الجبّي بيان العلّة في تسمية المسمّيات، أي يربط بين الدلالة وعلة التسمية، فقال في «القصة البيضاء» بأنَّ: «**أصل القصة التراب الأبيض فشبّه ماء الرحم آخر الحيض في بياضه بذلك التراب فلذلك قيل القصّة البيضاء**» (المصدر نفسه، ص ٢٠)، وذكر في تسمية ميقات «الجُحْفَة» بأنَّ «**الجُحفة: بضمّ الجيم ووقف الحاء غير منقوطة هي الميقات وكان اسمها في الجاهليّة مَهبَعة فسكنها قوم فأتاها السيل فاجتحفهم أي أهلكهم فسمّيت الجحفة**» (المصدر نفسه، ص ٤٢)، ونقل في تسمية «البير» باسمها: «**لأنها من ابتأرت الشيء إذا استخرجته، فقيل لها بير لأنه استخرج فيها الماء**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٧٩)، وغيرها من التسميات[٣].

ثانيا: ظواهر دلالية

١. المعرَّبُ (الدّخيل)

لم يغفل الجبّي ما دخل العربية من ألفاظ وكلمات، فأشار إلى أنها غير عربية، أو فارسية، ووسمه باصطلاح (المعرَّب)، ومثاله ما بيّنه في «الكَيْمَخت»، فقال: «**الكَيْمَخت: ليس بعربي إنما هو معرّب من كلام الفرس، وهو جلد الفرس إذا دُبِغَ وجلد ما كان مثله**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٥)، ومثله «**الفِرْسِك: بكسر الفاء وتسكين الراء ـ هو الخوخ بلغة فارسيّة معرّبة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٣٦)، وكذا ما

١. ينظر في شرح غريب: (القنية) ص٣٤، و(لَواذ) ص٣٢، و(التنزّه) ص ٤٧، و(الحَمِرَة) ص٥١، و(الغزو) ص٥٣، و(الإيلاء) ص٨٩، و(النّشوز) ص٩١، و(الحِداد) ص٩٣.

٢. ينظر شرح غريب: (الصعيد) ص٢٠، و(الطّرب) ص٢٢، و(الفذّ) ص٢٥.

٣. ينظر شرح غريب: (الثعبان) ص١٤، و(عَرَفة) (مِنى) ص٤١، و(مارق) ص٥٨، و(مكّة) ص٦٢.

أورده عن «النّمكسوذ» قائلاً: «**(النّمكسوذ) بفتح النون والميم ووقف الكاف وضم السين غير منقوطة وذال منقوطة ـ هو أيضاً لحم فيه ملح، بلسان فارسي معرّب**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٦٧)، وغيرها من الألفاظ[١].

وقد لا يشير إلى كون الكلمة غير عربية كما فعل في «الطست»، فقال: «**الطسْت: بفتح الطاء وكسرها معروف، وفتحها أعلى**» (الجواليقي، ١٩٩٠م، ص ٤٣٧)، «**وهي فارسيّة، وطيء تقول: طِسْت، وغيرهم: طَسٌّ، وقال سفيان الثوري: الطِّسْتُ ولكنّ الطَّسَّ بالعربية، أراد أنهم لما أعربوه قالوا: طَسٌّ**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٦٣)، ومثله ما أورده في بيان «الكنيسة»، فقال: «**الكنيسة: بفتح الكاف وكسر النون وفتح السين وجمعها كنائس**» (المصدر نفسه، ص ١٠٩)، وهي فارسيّة معرّبة (الجواليقي، ١٩٩٠م، ص ٢٠٧)، أصلها «كنشت» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، «كنس»)، ووردت ألفاظ أخرى في الكتاب[٢]، وهذا مما يؤخذ عليه، ولعله لم يُشِر إلى أنها معرَّبة لخروجها عن الأوزان العربية.

٢. المثنّيات والمثلّثات

المثنيات هو أن ترد كلمتان متفقتان بترتيب الحروف ومختلفتان في حركة حروفها، ويترتّب على ذلك اختلاف المعنى بينهما (الزيدي، ١٩٨٧م، ص ٤٣٧؛ ومالو، ١٩٨٩م، ص ١٣٦)، وتناولها القدماء في (باب الحرفين اللّذَين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى ويلتبسان، فربَّما وضع الناس أحدهما موضعَ الآخر) (ابن قتيبة، أدب، ج ١، ص ٣٠٧)، فمن المثنيات التي ذكرها الجبيّ نذكر ما أورده في «العَدْق» فقال: «**العَدْق: بفتح العين ـ الأصل من النخل، والعِدْق بكسر العين وِسق من تمر**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٧٦)، وكذا قوله في «المسْك»: «**المسك: بفتح الميم هو الجل، وبكسرها هو الطيب**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٧٩)، وفعل الأمر ذاته حين وقف على دلالة «الحِرمة والحُرمة» فقال: «**في الحِرمة: بكسر الحاء ـ أي التحريم، والحُرْمة بضم الحاء العزازة، والحقّ يقال: لو لا حرمتك، أي؛ لو لا حقك وعزازتك، وحرمة الرجل أيضاً ما يستر عليه في عياله وغير ذلك مما يستر عليه**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٨٧)، ومثله في الفرق بين «الجَدّ و الجِدّ» فقال: «**الجدّ: أي البخت، والجد أيضاً أب الأب، والجدّ أيضاً مصدر جددت جدّاً، أي: قطعت قطعاً، والجدّ أيضاً العظمة،... والجِدّ بكسر الجيم هو العزم هكذا وجده بكسر الجيم**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٨٠).

ومن المثلّث ما ذكره في بيان «الغمر»، فقال: «**والغِمر: بكسر الغين وإسكان الميم العداوة والحقد، والغُمر بضم الغين وإسكان الميم الرجل الذي لم يجرّب الأمور والغَمْر: الرجل الكثير العطاء، بفتح الغَين وإسكان الميم**»[٣]، ويبدو أنّه ذكر تثليث الفاء، وأهمل تثليث العين في اللفظ نفسه، فـ«**غمَرَ الماءُ الشيءَ: غطّاه، والرّجُلُ الرَّجُلَ: أوسعه فضلاً، وأيضاً: علاهُ بالشَّرَفِ، والفرَسُ: تقدّم الخَيْلَ في جرْيِهِ. وغَمِرَ صدرُهُ: حقد، والشيءُ: علقَ به ريحُ الطعامِ، وغَمُرَ الرّجُلُ: خلا من التجربة، وجهِلَ**» (البطليوسي، ١٩٨١م، ج ٢، ص ٣٢٠؛ وابن مالك، ١٩٨٤م، ج ٢، ص ٤٦٩)، وقد لا يذكر الجبّي مثلث المفردة كما قال في «اللصّ» بقوله: «**اللصوص: جمع لصّ، وهم السلّابون وغيرهم**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص٣٠)، فاللَّصُّ بالفتح: فعلُ الشيء في سرٍّ، وإغلاقُ البابِ أيضاً، واللِّصُّ بالكسر والضمّ: السّارقُ، واللُّصُّ بالضمّ خاصّة: جمع ألَصَّ، وهو الرجلُ المجتَمِعُ المنكبَيْنِ، وغيرهما (البطليوسي، ١٩٨١م، ج ٢، ص ١٣٢؛ وابن مالك، ١٩٨٤م، ج ٢، ص ٥٦٤).

---

١. ينظر شرح غريب: (نبات وردان/ البلاتات بلسان العجم) ص١١، و(النيروز/ لغة حميرية" ص٧١، و(النّرد/ فارسي) ص٩٧، و(السماسرة: الدلالون بكلام الفرس، وقيل بكلام أوباش العراق) ص٧٤.

٢. ينظر شرح غريب: (الجُرموق) ص١٨، و(السوذايقات) ص٦٩، و(الدرهم) ص٦٩، و(المهرجان) ص٧١، و(قيان) ص٩٧.

٣. شرح غريب ص ٩ ـ ١٠، وينظر: المثلّث، ج ٢، ص ٣١٥ ـ ٣١٦؛ وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، ج ٢، ص٤٦٩.

٣. اللغات

يحوي كتاب الجبّي ذخيرة لغوية ثرّة فيما يتعلّق بلهجات القبائل والمناطق، ذاكراً أسماءها تارةً، ومكتفياً بذكر اللغة فقط تارةً أخرى، فضلاً عن الترجيح في كثير منها، مفرّقاً بين العالية من السالفة فيها، ومما أورده من اللغات دون انتسابها إلى أصحابها، ما أورده من المثلث المتفق المعاني حين بين دلالة «الجُمّار»، فقال: «**لا قطع في ثمر معلّق ولا كَثَر بفتح الكاف والثاء، فالكثر هو الجُمّار، وهو قَلب النخلة وقُلبها وقِبلها، وجمعه قِلَبَة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٠٦؛ والفيومي، «قلب»، ج ٢، ص ٥١٢)، ومثله ما ذكره في لفظة «السّقط»، فقال: «**السقط: الولد يطرح قبل تمامه، وفيه ثلاث لغات سِقْط وسَقْط وسُقْط بكسر السين وفتحها وضمها، والقاف في ذلك كله ساكنة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٣٠)، وغيرهما من المواضع[١].

ولم يألُ الجبّيّ جهداً في ترجيح لغة على أخرى في كثير من المواضع بقوله «أحسن» و«أعلى» و«خير»، والتفريق بين اللغة العالية و السافلة أو الرديئة، كما في قوله: «**الوَدي: بالذال المنقوطة هي اللغة العالية، ويقال فيه أيضاً الودي بالدال غير المنقوطة، وهي اللغة السافلة، وهو ماء أبيض ثخين يخرج مع البول يغسل منه الإحليل وحده ...، ويقال منه وذي يذي وودى يدي على ما وضعت لك من اللغة السافلة والعالية**»، وقد سبقه الوقّشي في ذلك (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٢؛ والوقشي، ٢٠٠١م، ص ٨٤)، وقال في «الطِّسْت»: «**الطِّسْت: بفتح الطاء وكسرها ـ معروف، وفتحها أعلى**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٦٣)، وذكر في الفرق بين «أجبر و جبر»: «**لا يجبر أحدٌ أحداً على النكاح: ...لأنّه من أجبر أي قهر، وجبروت بغير ألف فهو من جبر الكسر، وقد يقال من قهرت بغير ألف، وهي لغة رديئة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٨٤)، وغيرها من المواضع[٢].

وعلى خلاف ما سبق فقد يصرح الجبّي باسم مَن تنتسب إليهم اللغة، فيذكر أهل الحجاز وبني تميم وأهل مكة، وأهل العراق، والشام، واليمن، ففي «المصحف» يقول: «**ولامَسَ المُصْحَف بضم الميم وكسرها أهل الحجاز، ويضمها بنو تميم**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٨)، وذكر من لغات أهل نجد ما جاء في لفظة «الوَتر»، فقال: «**الوتر: بفتح الواو ووقف التاء، وهو الفرد الذي لا ثاني له، وبكسرها، وهي لغتان، والتاء في اللغتين ساكنة، أهل نجد يفتحون، وأهل الحجاز يكسرون، والوِتر بكسر الواو لا غير طلبك الدم**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٩).

وقد لا يشير إلى اللغات الأخرى ـ وهذا نادر عنده ـ كما في بيانه لدلالة «الرّفغ»، فاكتفى بالقول: «**الرفغ بضم الراء ووقف الفاء باطن الفَخِذ مع العانة**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٢)، والرُّفغ في لغة أهل العالية والحجاز، والجمع أرفاغ، وتفتح الرّاء في لغة تميم، والجمع رفوغٌ وأرفُغٌ (الفيومي، «رفغ»، ج ١، ص ٢٣٣).

٤. التفريق الدلاليّ بين المصطلحات

لم يكتف الجبّي بذكر المصطحلات القريبة في الدلالة، بل ربط بينها، وحوى كتابه تراثاً لغوياً ينبيء عن وجود جذور للمعجم اللغويّ التأريخي، وكان عماده في ذلك كلام العرب، ثم الوقوف عند كلام الفقهاء، وقد صرّح بهذا حين بيّن مراحل ولد المعزة، فقال: «**ولد المعزة حين تضعه أمّه ذكراً كان أو أنثى سخلة وبهمة وجمعها كما ذكرت في ولد الضائنة، فإذا بلغ أربعة أشهرٍ وفصل عن أمه فهو جَفْر**

---

١. ينظر شرح غريب: الضِّفْدَع / الضِّفْدِع ص١١، (المنيّ) منى / أمنى ص١٣، (المذيّ) مذى/ أمذى ص٢٠، (النّفَساء) نَفِسَت / نُفِست ص١٣، (الطنافس): طُنْفُسة/ طِنْفِسة ص٢٤، ومُؤْخَّرة/ مُؤْخَرَة ص ٢٨، والصَّدَر/ الصّدور ص ٤٦، والمَريّ/ المَريء ص٥٠، والرُّصاف/ الرِّصاف ص ٥٩، والكُزبُر/ الكُسبُر ص ٦٧، ولَغِيَّة/ لَغَيَّة ص ٨٥، والفُرسك/ الفِرسك ص ١٠٢، والغلث/ العلث ص ١٠٣، والخِنْصِر/ الخَنْصِر ص ١١٥، وأنْمَلَة/ أنْمُلة ص ١١٦.

٢. ينظر شرح غريب: (التابَلُ) أحسنُ من (التّابِل) ص ٦٧، و(عِلْيَة) خير من (عِلِّيّة) ص٨٠، و(النِّحرير) أولى من (النَّحرير) ص٩٢، و(الرِّطلُ) أحسَنُ من (الرَّطلِ) ص٦٣، و(الجِنازَةُ) أحسَنُ من (الجَنازة) ص ٢٢.

والأنثى جفْرَة .... فإذا تمّت له ست سنين فقيل له صالغ ولا اسم له بعد ذلك إلا الذي ذكرنا، هذا ما قالت العرب في هذا الشأن ثمّ نعود إلى ما قالت في ذلك الفقهاء، ...» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٣٨)، وقال في «القرّاد» ما نصّه: «**القرّاد: أول ما يبدو يقال لواحدته قمامة بفتح القاف وإسكان الميم، فإذا كبر فوق ذلك قيل له حمنانة بحاء غير منقوطة وإسكان الميم، فإذا كبر ذلك قيل له حَلَمَة بفتح الحاء واللام، وهو آخر أسمائها**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ١٥).

وقال في أنواع الجلود: «**الأدم: الجلود التي بلغت غايتها في الباغ، ويقال للجلد أول ما يلقي في الماء ليدبغ منيء بفتح الميم وكسر النون وبمدّة بعد النون وبهمزة بعد ذلك فإذا تمرّط وانتتف قيل له: أفين على وزن فعيل، فإذا بلغ غاية ذلك قيل له أيم وجمعه آدم على غير قياس**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٢٤).

ومثله ما ذكر من مراحل ولد الناقة، فقال: «**ولد الناقة أول ما ينتج يقال له رُبَع.... تقول كذلك ما زاد حتى إذا هرم قيل له عَوْد، وهو آخر أسمائه**» (الجبي، ١٩٩٥م، ص ٣٧)، ومثله في ولد البقر، فقال: «**وولد البقر حين تضعه ذكراً كان أو أنثى عجل وعجول.... فإذا تمت له ست سنين قيل له صالغ لا اسم له إلا ذلك**» (المصدر نفسه)، وغيرها من المواضع[١].

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة العلمية مع الجبّي وكتابه يمكننا إيجاز أهم النتائج في الآتي:

ـ لا يمكن الفصل بين الدراسات اللغوية والفقهية، وهو ما فعله الجبّي في كتابه، حيث توسّع في العلوم اللغوية المختلفة، لكونه فقيهاً بارعاً ولغويّاً متبحّراً، عارفاً بدقائق اللغة وأسرارها. مع أنه لم يتمتع هو ولا تأليفه بالشهرة والانتشار في الأوساط العلمية.

ـ أوضح البحث منهج الجبّيّ في تناوله لمصطلحات الفقه، فقد اعتمد القرآن الكريم والشعر العربي في استشهاداته اللغوية، ومن النادر اعتماده على القراءات القرآنية والحديث النبويّ الشريف.

ـ كان الجبّي ممن بحث الغريب في منهجه المعجميّ والاصطلاح الفقهيّ فكان بحثه متّسماً باستيعاب الغريب في *المدوّنة* وبيان مدلوله المعجميّ وفي الاصطلاح الفقهيّ، وهذه سمة من يصنّف في الغريب اللغويّ في مصنّفات العلوم ولا سيَّما الشرعية منها.

ـ حرص الجبّيّ على ضبط الألفاظ الواردة في لغة فقه المالكية ضبطاً يزيل اللّبس فيها، مع بيان معناها وتطوّرها الدّلاليّ، كما كان حريصاً على ذكر الأصل اللغويّ لكلّ مادّة ليحصل عند المتلقّي المنزع الدلاليّ للمادة اللغوية.

ـ ضمّ الجبّيّ كتابه ذخيرةً لغويّةً ثرّة فيما يتعلّق بلهجات القبائل والمناطق، ذاكراً أسماءها تارةً، ومكتفياً بذكر اللغة فقط تارةً أخرى، ومن النادر أن يشير إلى اللغات الأخرى الواردة في اللفظة الواحدة.

ـ عبّر كتاب *شرح غريب ألفاظ المدوّنة* عن الفكر اللغويّ الذي اتّسم به الجبّي في نقده اللغوي، حين يقول «أحسن» و«أعلى» و«خير»، كما كان له معرفة بالواقع اللغويّ الذي عاصره تصويباً وأداءً، ولم يغفل الجبّيّ بيان العلاقات الدلالية أو الفروق الدقيقة بين الألفاظ، كما أنّ عقله كان ينزع إلى الكلّي لتكون أحكامه كلية مطردة فينعم النفع بها.

---

١. ينظر شرح غريب: (الضائنة: نخلة ـ صالغ) ص٣٨، و(النسور: رخم ـ قشاعم) ص٤٩، و(الكلأ: نجم ـ عشب ـ جَهم ـ شجر ـ نَوْر/ زَهْر) ص١٠١.

ـ حوى كتاب الجبّيّ قضايا وظواهر لغويّة كثيرة، فعرض جهوداً دلالية في كتابه، محاولاً الوقوف على الفروق الدلالية الدقيقة ما بين الألفاظ التي تنتمي لحقل معرفيّ واحد، ولم يكتف بذكر المصطحلات القريبة في الدلالة، بل ربط بينها، وحوى كتابه تراثاً لغوياً ينبيء عن وجود جذور للمعجم اللغويّ التأريخي، وكان عماده في ذلك كلام العرب، ثم الوقوف عند كلام الفقهاء.

❁❁❁

المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

١. ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الأربلي. (١٩٧١م). ***وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان***. (تحقيق إحسان عباس). (ج٣). لبنان: دار الثقافة.

٢. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي البصري. (١٩٨٧م). ***جمهرة اللغة***. (تحقيق رمزي منير بعلبكي). (ط١). (ج٢)، بيروت: دار العلم للملايين.

٣. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي. (٢٠٠٠م). ***المحكم والمحيط الأعظم***، (تحقيق عبد الحميد هنداوي). (ط١). (ج٧). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. (١٩٧٩م). ***معجم مقاييس اللغة***. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ج٣). بيروت: دار الفكر.

٥. ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري المالكي. (١٤٢٤هـ). ***الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب***. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٦. ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدينوري. ***أدب الكاتب***. (تحقيق محمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٧. ابن قتيبة. (١٩٨٣م). ***إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث***. (تحقيق عبد الله الجبوري). (ط١). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٨. ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني. (١٩٨٤م). ***إكمال الإعلام بتثليث الكلام***. (تحقيق سعد بن حمدان الغامدي). (ط١). (ج٢). جدّة: مكتبة المدني.

٩. ابن منظور، محمد بن مكرّم. (١٤١٤هـ). ***لسان العرب***. (ط٣). (ج٦). بيروت: دار صادر.

١٠. الأزهري، محمد بن أحمد الهروي. (٢٠٠١م). ***تهذيب اللغة***. (تحقيق محمد عوض مرعب). (ط١). (ج٨). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١١. البطليوسي، ابن السيد أبو محمد عبد الله بن محمد. (١٩٨١م). ***المثلث***. (تحقيق د. صلاح مهدي الفرطوسي). (ج٢). بغداد: دار الرشيد للنشر.

١٢. الجبي. (٢٠٠٥م). ***شرح غريب ألفاظ المدوّنة***. (تحقيق محمّد محفوظ). (ط٢). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٣. الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد. (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م). ***المعرّب من الكلام الأعجميّ عن حروف المعجم***. (تحقيق د. ف. عبد الرحيم). (ط١). دمشق: دار القلم.

١٤. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م). ***الصّحاح / تاج اللغة وصحاح العربية.*** (تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار). (ط٤). (ج ٤ / ٥). بيروت: دار العلم للملايين.

١٥. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله. (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م). ***كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.*** (ج٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدّين مُحَمَّد بن أحمد. (١٤١٣هـ). ***سِيَرُ أعلام النبلاء.*** (تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره). (ط٩). (ج١٦/ ١٩/ ٢٠). بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٧. الذَّهبي. (١٩٩٥م). ***ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال.*** (تحقيق علي مُحَمَّد معوّض وغيره). (ط١). (ج٤). بيروت: دار الكتب العِلْمية.

١٨. ذوالرمّة. (١٩٩٥م). ***ديوان ذي الرمّة.*** (تقديم وشرح أحمد حسن بسج). (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٩. الزركلي، خيرالدين بن محمود بن محمد علي بن فارس الدمشقي. (٢٠٠٢م). ***الأعلام.*** (ط١٥). (ج٣/ ٤/ ٥/ ٨). بيروت: دار العلم للملايين.

٢٠. الزيدي، كاصد ياسر. (١٩٨٧م). ***فقه اللغة العربية.*** جامعة الموصل: دار الكتب.

٢١. السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد. (١٩٩٨م). ***الأنساب.*** (تحقيق عبد الله عمر البارودي). (ط١). (ج٤). بيروت: دار الفكر.

٢٢. سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م). ***الكتاب.*** (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ط٣). (ج٤). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٣. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي. ***طبقات الفقهاء.*** (تحقيق خليل الميس). بيروت: دار القلم.

٢٤. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م). ***مسند الشاميين.*** (تحقيق حمدي بن عبد المجيد). (ط١). (ج٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٥. عياض، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي. (١٩٦٥م). ***ترتيب المدارك وتقريب المسالك.*** (تحقيق ابن تاويت الطنجي وغيره). (ط١). (ج١). المغرب: مطبعة فضالة ـ المحمدية.

٢٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. ***العين.*** (تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي). (ج١ / ٥). دار ومكتبة الهلال.

٢٧. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الحموي. ***المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*** (ج١ / ٢). بيروت: المكتبة العلمية.

٢٨. القرواني، أبو زيد محمد عبد الله. (١٩٨٦م). ***الرسالة الفقهية*** [ومعه: غرر المقالة في شرح غريب الرسالة]. (تحقيق د.الهادي حمّو غيره). (ط١). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٢٩. مالو، رافع عبد الله. (١٩٨٩م). ***«منهَج الرَّاغب في كتابِهِ مفردات ألفاظ القُرآن»***. رسالَة ماجستير. كليَّة الآداب. جامعَة المَوصل.

٣٠. المبرّد، محمد بن يزيد. (١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م). ***الكامل في اللغة والأدب.*** (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). (ط٣). القاهرة: دار الفكر العربي.

٣١. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (٢٠٠٤م). ***المعجم الوسيط.*** (ط٤). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

٣٢. المغراوي، أبو محمد محمد بن منصور. (١٩٨٦م). ***غرر المقالة في شرح غريب الرسالة*** (مطبوع مع كتاب الرسالة الفقهيّة للقيرواني). (تحقيق د. الهادي حمّو وغيره). (ط١). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٣. مكّي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (١٤٠٥هـ). ***مشكل إعراب القرآن***. (تحقيق د. حاتم صالح الضامن). (ط٢). (ج١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٤. الوقّشي، هشام بن أحمد الأندلسي. (١٤٢١هـ ـ٢٠٠١م). ***التعليق على الموطّأ***. (تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). (ط١). (ج١). الرياض: مكتبة العبيكان.

ثانياً: المصادر الألكترونية:

٣٥. الملتقى الفقهي. ***المؤلفات حول المدونة الكبرى مرتبة ترتيبا تاريخيا وموضوعيا***. تاريخ الاسترجاع ٦/٢٠ / ٢٠١٤. على الرابط الآتي: http://feqhweb.com/vb/forum.php

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی